الأمم المتحدة

E/2003/50

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 March 2003
Arabic
Original: English

الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية
١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

زيادة التساوق والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على جميع الصعد بعد عام من انعقاد المؤتمر

مذكرة من الأمين العام*

موجز

توفر هذه المذكرة معلومات أساسية وتثير عددا من الأسئلة (معلَّمة بحروف داكنة) للنظر فيها في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى الموضوع الذي اختاره المجلس لهذا الاجتماع في مقرره ٢٠٠٣/٢٠٩، تركز هذه المذكرة على زيادة تساوق السياسات الاقتصادية لتنفيذ توافق آراء مونتيري عن طريق زيادة التنسيق والتعاون الفعالين على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

* تعكس هذه المذكرة بعض الأفكار المستفادة من المناقشات التي أجريت مع موظفي منظومة الأمم المتحدة على وجه العموم، بمن فيهم أصحاب المصالح من المؤسسات الكبرى المشتركين في عملية تمويل التنمية. بيد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحمل وحدها المسؤولية عن محتويات هذه المذكرة.

قدمت هذه المذكرة للتجهيز في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، ويعزى ذلك إلى عملية المشاورات المكثفة التي أجرتها أمانة عملية تمويل التنمية المنشأة حديثا مع أصحاب المصالح من المؤسسات الكبرى، وفق ما طلبته منها السلطات التشريعية من أجل إعداد هذه المذكرة.

090403 090403 03-29239 (A)
0329239

أولا – مقدمة

١ – دخلت عملية تمويل التنمية، التي بدأتها الأمم المتحدة منذ خمس سنوات مضت، منعطفا هاما من تاريخها بانعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري في المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. فقد أخذت عملية تمويل التنمية على عاتقها أن تحيل موضوع تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية إلى مكانا بارزا في قائمة الأولويات العالمية. وفتحت مجالات جديدة للحوار الحكومي الدولي والحوار بين المؤسسات بشأن القضايا المالية والتجارية والإنمائية. وحاولت إشراك جميع أصحاب المصالح المعنيين في هذه العملية المتعددة الأوجه وإنشاء آلية للنظر معا في القضايا ذات الصلة على نحو مترابط.

٢ – وأوضح المؤتمر نفسه، باعتماده توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على مستوى القمة[1] أن هدف إقامة شراكة جديدة قائمة على بناء توافق آراء واتباع نهج شمولي لمعالجة المواضيع قيد النظر قابل للتحقيق. وعلى الرغم من أن النتيجة التي توصل إليها المؤتمر لم تف بجميع تطلعات المشاركين فيه فإن استراتيجية بناء الثقة بتأن والالتزام بالتوصل إلى توافق في الآراء يمثلان بحد ذاتهما محصلة بالغة الأهمية. وبات من واجب جميع أصحاب المصالح المشتركين في العملية أن يعملوا الآن على تنفيذ تلك المحصلة تنفيذا تاما وفوريا. ويمثل الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣ الذي سيحضره مشتركون من المحافل الحكومية الدولية المتخصصة المعنية بالسياسات النقدية والمالية والتجارية والإنمائية الدولية فرصة فريدة لزيادة تضافر الجهود المبذولة حاليا في المحافل والمؤسسات المعنية والرامية إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري والتعجيل بوتيرته.

٣ – وقد عملت الأمم المتحدة على تنظيم عملية ما بعد مونتيري على نحو تيسر فيه على أفضل وجه إقامة حوار بناء بين أصحاب المصالح ذوي الصلة. وفي هذا السياق، قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٥٠، أن ينعقد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين على المستوى الوزاري وأن يكون بمثابة محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. واستنادا إلى ذلك، يمكن النظر إلى الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣ أيضا بمثابة جسر يفضي إلى الحوار الرفيع المستوى الأول المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ثانيا – ضرورة المثابرة على العمل

٤ – ينعقد المجلس في وقت تشوب فيه البيئة الدولية مشقة خاصة مما يمثل سببا آخر يحتم تنفيذ اتفاق آراء مونتيري. ففي وقت إعداد هذا التقرير، يستحوذ اهتمام العالم خوف متزايد من الصراعات المسلحة ومن عواقبها المجهولة. وعلاوة على ذلك، يتعافى الاقتصاد العالمي ببطء من حالة الانكماش التي مرَّ بها في عام ٢٠٠١[٢]. كما أن معدلات البطالة في سائر أرجاء العالم، حسبما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية، قد ارتفعت[٣]، الأمر الذي ترتبت عليه مضاعفات سلبية على مستويات الفقر. وفي العديد من أجزاء المعمورة، يعتري الأسر المعيشية ومنظمي المشاريع قلق عميق حيال مستقبلهم ويعزفون عن اتخاذ قرارات بعيدة المدى.

٥ – أما التجارة العالمية فتنمو ببطء ولا تزال آفاقها غير مرضية في الأجل القصير، ولا سيما بالنسبة لغالبية البلدان النامية. إذ يتوقع المحللون صعوبات تعوق الوصول إلى اتفاق في منظمة التجارة العالمية؛ في حين لم يف المفاوضون بالمواعيد النهائية المقررة لعام ٢٠٠٢ ويصعب تمييز الاتجاه الذي ستسير فيه سياسة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، ما زالت بلدان الجنوب تنقل الموارد المالية إلى بلدان الشمال بينما هبطت بشدة تدفقات رأس المال الخاص وتجاوز ما تدفعه البلدان النامية من دفعات صافية إجمالية على الفوائد والأرباح ما يأتيها من تدفقات صافية من رأس المال. وهناك أمل ضعيف في أن تعود تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، ولا سيما تدفقات الإقراض، إلى مستويات أكبر مما كانت عليه بل وأمل أضعف في قابليتها للاستدامة. ويسود كذلك شعور شديد بعدم التيقن إزاء النهج الذي يعتزم المجتمع الدولي اتباعه في معالجة أزمة الديون التي تعصف بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في حين ما زال العديد من البلدان المنخفضة الدخل بانتظار الاستفادة من البرنامج الدولي الخاص الرامي إلى تحسين حالة ديونها. كما يخشى المستثمرون والدائنون بشدة المجازفة بتوظيف أموالهم في غالبية البلدان النامية.

٦ – والأزمة العالمية هذه تستدعي مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري على نحو سريع وشامل – لا تنفيذه على نحو متعثر أو انتقائي، وتستدعي كذلك اتخاذ تدابير خاصة للحد من عدم التيقن وحفز النمو العالمي. وفي وسع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣ أن يعطي دفعة لتلك الجهود فيسهم بالتالي في إعادة بناء الثقة في الاقتصاد العالمي.

ثالثا – زيادة التساوق في تنفيذ توافق آراء مونتيري

٧ – من شأن وحدة الأهداف المجسدة في الأهداف الإنمائية والمبادئ التوجيهية للسياسات الواردة في توافق آراء مونتيري أن تحدد إطار التساوق – أي تحقيق نتائج متجانسة ومستدامة – استنادا إلى سياسات وإجراءات متعاضدة تتخذها جميع الجهات والمؤسسات الفاعلة. بيد أن التساوق لا يأتي بصورة تلقائية. إذ يشير توافق آراء مونتيري إلى عدة مجالات لا يمكن تحقيق التساوق فيها إلا بما يلي:

- أن تكون لدى السلطات الوطنية والدولية رؤية مشتركة للتنمية على الصعيدين القطري والإقليمي؛
- أن تُكمِّل الجهود الدولية الجهود الوطنية؛
- أن يرافق زيادة التدفقات المالية الدولية زيادة إمكانية وصول الصادرات إلى الأسواق على نحو محسَّن وقابل للتنبؤ به؛
- أن يرافق تحسين إمكانية وصول الصادرات إلى الأسواق تنمية قدرات الإنتاج المحلية؛
- أن يرافق زيادة تدفقات رأس المال الخاص (كالزيادة التي تنشأ عن تحرير حسابات رأس المال) اتخاذ تدابير توفر للتدفقات استقرارا أكبر من ذي قبل؛
- أن يتحسّن حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في آن معا؛
- أن يراعى لدى رسم السياسات الوطنية والدولية (على غرار إعادة تنظيم الديون) بالكامل ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج في الأجلين الطويل والقصير؛
- أن يُكمِّل الحكم الديمقراطي المحسن والمعزز على الصعيد العالمي الحكم الديمقراطي المُحسَّن والمُدعَّم على الصعيد الوطني.

٨ – وتحاول المناقشة الواردة أدناه تسليط الضوء على السياسات الواردة في توافق آراء مونتيري التي لها صلة مباشرة بقضايا التساوق تلك. وتطرح أيضا أسئلة تتناول مسألتي التنسيق والتعاون وتتطرق بالتالي إلى مسألة التنفيذ المتساوق لتوافق آراء مونتيري.

ألف – السياسات الداخلية

٩ – ينبغي للسياسات الداخلية المتبعة في جميع البلدان أن تدعم النمو الاقتصادي المطرد والنمو المستمر للعمالة والتنمية المستدامة وأن تنهض في الوقت نفسه بالقيم الاجتماعية المتفق عليها عالميا، ومنها على سبيل المثال الحماية الاجتماعية المعززة والتوزيع العادل للدخل والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين. وينبغي لها أن تركز على تهيئة بيئة متينة مواتية للاستثمار تشتمل على عوامل عدة منها سيادة القانون، ونزاهة القضاء، وحقوق ملكية واضحة، وأنظمة موثوقة للمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية. وثمة عوامل أساسية أخرى منها الحكم المعزز (المتسم بمزيد من الشفافية والمساءلة) والسعي لإرساء عملية صنع القرار على أساس ديمقراطي وتشاركي قوي، ومراعاة آراء السكان على اختلافها. وتدعو الحاجة إلى تحلي جميع البلدان حتى الغنية منها باليقظة الشديدة وإلى وجود رقابة رسمية لديها في المجالات التي تمس المصلحة العامة، وهي حاجة يؤكدها العدد الكبير من حالات الإفلاس الخطيرة التي حدثت مؤخرا في إدارة الشركات، ومن الانتهاكات لمعايير مراجعة الحسابات والمحاسبة في البلدان المتقدمة النمو. ويتعين على جميع البلدان، في سعيها لخدمة تلك الأمور الأساسية الملحة، أن تواجه التحدي المتمثل في التوفيق بين الكم الهائل من المصالح المتضاربة للجهات الفاعلة على مختلف مستويات الحكومة والمؤسسات العامة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

١٠ – ويشدد توافق آراء مونتيري على ضرورة تركيز البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث تعتبر التنمية فيها من الأمور الحتمية، على تنسيق تعبئة الموارد أيضا على جميع الجبهات وعلى إشراك القطاعين العام والخاص والاستفادة من إمكانيات الشراكة في سائر أجزاء الاقتصاد بغرض التعجيل بوتيرة النمو الاقتصادي. وفي ذلك السياق، تعتبر المكونات الشاملة للبيئة المواتية المشار إليها أعلاه العناصر الأساسية للسياسة العامة للمؤسسات. وعلاوة على ذلك، تتطلب تهيئة بيئة مواتية للتنمية بصفة عامة تقوية الهياكل الأساسية المادية، ومنها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتدعيمها بتنمية الموارد البشرية وشفعها بالتفعيل المستمر للإدارة العامة والتنظيم المالي.

١١ – وتمثل إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في ظل اقتصاد عالمي متقلب يكتنفه عدم التيقن أحد التحديات الاستثنائية التي يمكن بالأحرى أن تزداد صعوبة إذا اضطرت الحكومات بحكم الظروف إلى اتباع سياسات ”متفقة مع اتجاه الدورات الاقتصادية“ عوضا عن اتباع سياسات ”معاكسة لاتجاه الدورات الاقتصادية“. وهذا يجبرها على رسم سياساتها المالية

والنقدية لأمد متوسط فقط كيما تتمكن من تفعيل السياسات المعاكسة لاتجاه الدورات الاقتصادية عندما تحتاج إليها. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تهتم بنفس القدر بنوعية النمو الاقتصادي، أي النمو الذي تزداد فيه فرص العمل بشكل مناسب للفقراء بصفة خاصة وتنشأ فيه فرص مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة عامة.

١٢ - ومن الضروري أيضا وضع سياسات التحرر، وبخاصة في مجالي التجارة الخارجية والشؤون المالية، ضمن منظور تنمية البلد عموما. كما يلزم، في حالة تحرير رؤوس الأموال بالذات، القيام مقدما بتهيئة الشروط التنظيمية المسبّقة والسياسات الكفيلة بتخفيف حدة التقلبات المالية. وبعبارة أخرى، يتعين على البلدان أن تصوغ استراتيجيات وطنية تعلن فيها عن أهدافها الإنمائية وأن تعتمد بعدئذ سياسات محلية تنفذ على مراحل متسقة مع تلك الاستراتيجيات. وقد تختلف السياسات الإفرادية باختلاف البلدان حتى وإن كانت الأهداف المتوخاة هي نفسها. وينبغي للحكومات أيضا أن تُقيِّم بانتظام سياساتها وأن تعدِّل منها ما تجده قليل الفعالية.

١٣ - وينبغي للسياسات العامة بوجه خاص أن تعجل بتوظيف الاستثمارات التي تساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وتمكين المرأة بوسائل عدة منها تعزيز إمكانية حصولها على الموارد المالية. وأكد توافق آراء مونتيري الأهمية الجوهرية لاستراتيجيات القضاء على الفقر المملوكة وطنيا في إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شرع بالفعل ما لا يقل عن ٥٠ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل في ''عملية ورقة استراتيجية القضاء على الفقر'' التي تركز على الملكية الوطنية فضلا عن إمكانية استخدامها كوسيلة لرسم سياسات تستهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، من الضروري أن توضع تلك الورقات، حيثما وجدت، في إطار أوسع تراعى فيه الأهداف الاجتماعية كافة على النحو الواجب[٤].

١٤ - ويتعين على العديد من البلدان المتقدمة النمو أن تعالج من جانبها مسألة تساوق سياساتها في مجال التعاون الإنمائي مع سياساتها الوطنية في مجالات الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي والتجاري والمالي. وتعتبر السياسات الزراعية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو أحد الأمثلة على الصعيد القطاعي، إذ توجد أسعارا مصطنعة منخفضة ومنافسة غير نزيهة في الأسواق الدولية مع الصادرات الزراعية من البلدان النامية التي يمكن أن تحظى بفرص نجاح تجاري أفضل لو كانت هناك قواعد واحدة للتنافس تجعل المزايا النسبية هي الدليل الذي يوجه نمط التجارة.

١٥ - يضاف إلى ذلك أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الكبرى المتقدمة النمو لها أثران عالمي ومحلي على السواء. وهناك ضرورة تدعو بصفة خاصة إلى توافق تلك السياسات مع بعضها البعض واتساقها على مر الزمن، بما يكفل استدامتها. ففي الولايات المتحدة، موّلت تدفقات رؤوس الأموال الصافية الكبيرة إليها تنامي التجارة وغطت عجز الحساب الجاري فيها، الأمر الذي كان بمثابة محرك لنمو باقي اقتصاد العالم في السنوات الأخيرة. لكن الدين الخارجي الصافي الكبير الذي نتج عن ذلك سيؤدي فيما بعد إلى إضعاف ذلك الحافز عندما يتحول الميزان التجاري في نهاية المطاف إلى فائض. لذا ينبغي لصناع القرار في الاقتصادات الكبرى أن يجعلوا نمو الطلب العالمي المتسم بمزيد من التوازن أحد الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

أسئلة

١٦ - يمثل وضع سياسات اقتصادية وطنية لتعزيز الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل هدفا مراوغا في الغالب ظلت جميع الحكومات تسعى لتحقيقه منذ أمد طويل. والمجتمع الدولي ملتزم بدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدان النامية لمساعدتها في صياغة هذه السياسات المتسقة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تبادل الخبرات الوطنية في البلدان المختلفة بشأن سبل تعزيز المجموعات المتسقة من السياسات الفعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتستطيع آليات دولية مختلفة أن تساعد في ذلك أيضا. وفي هذا الصدد، كيف يمكن للجهود التي تمثلها الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل أو الاستراتيجيات الوطنية في البلدان المتوسطة الدخل أن تكون أكثر فعالية في زيادة الاتساق العام للسياسة المحلية؟ وكيف يمكن استخدام التقييمات القطرية المشتركة والتقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية إضافة إلى الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والتقارير القائمة الأخرى بزيادة الفهم المتعمق للاحتياجات من السياسات لدى عامة الجمهور في البلدان النامية؟ وكيف يمكن تفعيل المشاورات التي يجريها صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة لتعزيز الاتساق في السياسات المالية والتجارية وسياسات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو مع الأهداف الإنمائية العالمية؟ وما هي الفرص التي تتضمنها استعراضات السياسة التجارية التي تجريها لمنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز الاتساق في سياسات البلدان الأعضاء ومواءمتها مع الأهداف الإنمائية المحلية والعالمية؟

باء – الإجراءات الدولية

١٧ – تضمَّن توافق آراء مونتيري إنشاء شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والأخرى النامية. ويتمثل أحد عناصر هذه الشراكة في التزام الحكومات باتباع سياسات وطنية سليمة وملائمة على النحو المذكور آنفا. ويشمل عنصر آخر اتخاذ إجراءات دولية مشتركة في عدد من المجالات تشمل المجالات الواردة أدناه.

١ – التجارة والاستثمار الدوليان

١٨ – تعتبر البيئة التجارية العالمية الديناميكية عنصرا حيويا للتنمية الطويلة الأجل في جميع الاقتصادات الوطنية. وتمثل حصيلة الصادرات في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أكبر مصدر للموارد المالية الخارجية، وهي الوسيلة لضمان القدرة على تحمل الدين مؤكدة بذلك أهمية تحقيق الاتساق بين الأهداف الإنمائية الدولية والاتفاقات التجارية الدولية.

١٩ – وإدراكا من إعلان الدوحة للصلة بين التجارة والنمو والتنمية المستدامين فقد وضع خطة التنمية في موضع الصدارة من برنامجه[٥]. ويتسم الحد من الحواجز التجارية وإزالة المعونات المشوهة للتجارة والتدابير الأخرى بأهمية خاصة. وتمثل مجال التركيز الآخر في الكيفية التي تستطيع بها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشاركة بشكل كامل في المفاوضات التجارية وبيان اهتماماتها في الاتفاقات الناجمة عنها والاستفادة من الفرص الناشئة المتعلقة بزيادة إمكانيات وصول صادراتها إلى الأسواق.

٢٠ – وينبغي أن تعالج الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية زيادة القدرة على الاستفادة من فرص التصدير الناجمة عن تحرير التجارة وكذلك القدرة على توسيع وتنويع إنتاج السلع والخدمات التجارية وغير التجارية بشكل أعم. وتتمثل إحدى الأدوات لدعم ذلك في التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي حين أن الحافز الرئيسي لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي هو البيئة السياسية التي نوقشت أعلاه فقد حدد توافق آراء مونتيري عددا من السياسات التعاونية التي يمكن أن تساعد في تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الأخرى، بما في ذلك القيام بمبادرات عامة وخاصة لتوفير المعلومات وزيادة الحوار بين الحكومات والمستثمرين. ومع ذلك، فإن التوقعات المتعلقة بتوظيف الاستثمار المباشر الأجنبي هي أضعف مما كانت عليه، بل يبدو أن بعض الأنشطة السوقية المالية مثل الاستثمار والإقراض لمشاريع الهياكل الأساسية تحتاج إلى دعم إضافي فيما يتعلق بالسياسات للمساعدة في التخفيف من المخاطر المفرطة المتوقعة.

٢١ - وفي الوقت ذاته، يواجه مصدرو السلع الأساسية ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل صعوبات كبيرة بشكل مفرط. فمن ناحية يواجهون انخفاضا طويل الأجل في السعر النسبي لمعظم السلع وكذلك انخفاضا في حصة قيمة السلع النهائية التي ينتجونها. ومن ناحية أخرى، يواجهون عدم التيقن بشأن حصيلة صادراتهم بسبب تقلبات أسعار السلع الدولية. وتتطلب معالجة المجموعة الأولى من الصعوبات زيادة الاستثمار في مجالي التنويع والتجهيز. بيد أن هذه الاحتياجات تفوق بشكل واضح قدرات فرادى البلدان، على سبيل المثال يدعو الإفراط الملحوظ في العرض لبعض السلع الأساسية إلى سحب وتنويع الريادة في القدرة بأكثر مما تستطيعه البلدان المصدرة ذاتها (انظر A/57/381، المرفق).

٢٢ - وفيما يتعلق بالتقلبات في حد ذاتها فإن المزارعين في معظم البلدان النامية يفتقرون إلى القدرات المتاحة لنظرائهم في البلدان المرتفعة الدخل من أجل التأمين ضد المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية على المدى القصير عن طريق آليات سوقية مالية. ويمكن إنشاء كيانات وطنية للتمويل الطارئ في البلدان النامية بدعم من المجتمع الدولي. وقد شرعت فرقة العمل الدولية المعنية بإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية التي دعا البنك الدولي إلى انعقادها في عام ١٩٩٩ في عملها لتوسيع نطاق التسهيلات المتعلقة بالسلع الأساسية كي تشمل صغار المزارعين بالرغم من أنها لا تزال في مراحلها الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر تقلبات الأسعار إحدى مسائل الاقتصاد الكلي التي تحتاج إلى توفير احتياطيات من النقد الأجنبي بحجم لا تستطيع توفيره سوى بلدان قليلة من البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وقد أنشأ صندوق النقد الدولي مرفق التمويل التعويضي لمساعدة البلدان في معالجة أوجه العجز المؤقتة في حصائلها من التجارة وإن لم يتم استخدام المرفق بشكل كبير في السنوات الأخيرة[٦] ولا تزال سرعة التأثر بهذه التقلبات تمثل سمة من سمات الفقر.

أسئلة

٢٣ - برزت توقعات في البلدان النامية عندما وصف أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات التي جرى الشروع فيها عام ٢٠٠١ خطة الدوحة للتنمية. فكيف نكفل أن يطور الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية القادم المقرر عقده في كانكون، المكسيك، هذه الخطة؟ وما هي كيفية تحسين فرص وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق في القطاعات ذات الأولوية في الاهتمام لديها؟ وكيف يمكن ضمان أن تتفق خطة الدوحة للتنمية مع الأهداف الإنمائية للإعلان بشأن الألفية وتوافق آراء مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؟ وكيف يمكن إدراج المزيد من القدرة على التنبؤ في السياسات التجارية للبلدان الشريكة حتى لا تتضرر

الاستثمارات الواعدة بتوسيع الصادرات من الحواجز التجارية الجديدة؟ وكيف يمكن تبديد التصور المتعلق بزيادة الخطر من الاستثمار في البلدان النامية؟ وكيف يمكن تخفيف التصور المتعلق بزيادة خطر الاستثمار في البلدان النامية؟ وكيف يمكن تكثيف التعاون مع البلدان المنخفضة الدخل المتخصصة في صادرات السلع الأساسية ذات التوقعات التجارية الضعيفة المتوسطة المدى؟ وهل حان الوقت لإعادة النظر في الآليات الدولية ذات المشروطية الميسرة على النحو الذي استُخدم في السبعينات (على سبيل المثال مرفق التمويل التعويضي وتحويلات تثبيت حصائل الصادرات لتخفيف الجهد المالي المؤقت الذي تواجهه البلدان المصدرة للسلع الأساسية أثناء حالات الكساد مع مراعاة ضعف قدرة البلدان الفقيرة على خدمة الدين؟

٢ - التعاون المالي والدين

٢٤ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الإنمائي المتعدد الأطراف عناصر رئيسية في التعاون المالي الرسمي لمعالجة الفقر عن طريق التنمية. وأضحى الاهتمام الرئيسي للبلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية والبلدان المستفيدة والمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما في السنوات الأخيرة، هو أن تصبح مساعدتها عنصرا إنتاجيا قدر الإمكان. وتتمثل إحدى الصعوبات من جانب الجهات المانحة والدائنين في أن كل وكالة ثنائية أو مؤسسة متعددة الأطراف قد يكون لها رأيها الخاص عما يشكل برنامجا فعالا. وفضلا عن ذلك، فإن جميع هذه المؤسسات التي يساورها القلق أيضا بضرورة استخدام أموالها بشكل مسؤول من أجل الأغراض المتوخاة قد وضعت قواعد وأنظمة إدارية محددة للإبلاغ وإجراءات لمراجعة الحسابات لمراقبة أموالها وأنشطتها. كما أن بعض الحكومات المستفيدة التي تكون قدراتها محدودة في بعض الأحيان على تقييم عروض الجهات المانحة ووضع البرامج الإنمائية الملائمة وجدت أنفسها تواجه عبئا ثقيلا وطلبات إدارية غير متسقة في بعض الأحيان من الجهات المانحة والدائنين الرسميين. وفضلا عن ذلك، تواجه الحكومات في بعض الأحيان أولويات واستراتيجيات متعارضة تتعلق بالسياسة من جانب مجتمع المانحين. ويحتاج الشركاء الإنمائيون إلى أن يضمنوا اتساق برامجهم للمساعدة مع البرامج الوطنية ومع الأهداف الإنمائية الدولية.

٢٥ - وتتمثل استراتيجية المجتمع الدولي من أجل تعزيز الاتساق في السياسات بشأن المساعدة الإنمائية والحد من ''تكاليف المعاملات'' في تعزيز التعاون الفعال فيما بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة وكذلك الجهود المتعلقة بتحقيق الاتساق في السياسات في الأفرقة الاستشارية واجتماعات الموائد المستديرة وأُطر العمل الإنمائية على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر دورا حيويا في

الجمع بين السياسات الوطنية والدعم الدولي لجهود البلدان المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وافقت معظم الجهات المانحة من حيث المبدأ على مواءمة دعمهما مع الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر. ويواصل صندوق النقد الدولي مجهوداته لتحسين عمليته للإقراض التسهيلي ومضمونها من خلال مرفق الحد من الفقر والنمو من أجل تمكينه من تقديم دعم أفضل لتنفيذ الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، سعت الجهات المانحة إلى تبسيط ومواءمة الإجراءات والشروط بشأن المعونة على مدى السنتين الماضيتين. وقام مقدمو المعونة ومستخدموها الرئيسيون في هذا الصدد بعقد منتدى رفيع المستوى في روما بهدف زيادة مواءمة إجراءات المساعدة الإنمائية الرسمية والحد من الإجراءات البيروقراطية والاستناد إلى التزامات توافق آراء مونتيري (ولا سيما الفقرة ٤٣ منه)[٧]. وأوضحت التجارب التي استعرضها المنتدى أن بعض البلدان قد اكتسبت قدرة على تقييم احتياجاتها من المساعدة الإنمائية، في حين أن كثيرا منها لم يصل بعد إلى هذا المستوى من الخبرة الفنية. وبالإضافة إلى الاطلاع على العمل الجيد الذي أنجزته لجنة المساعدة الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والعمل الجاري في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعهد المشاركون في المنتدى بتعزيز المواءمة بعدد من الطرق المحددة وأنشأوا برنامج عمل اختياري لزيادة توحيد المساعدة الإنمائية على الصعيد القطري. فبعد مضي نصف قرن تقريبا من التعاون الإنمائي والعديد من المحاولات الرامية إلى تيسير العبء الإداري للمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تشكل هذه المبادرة انطلاقة مهمة.

٢٧ - وتعالج أيضا مسألة فعالية المعونة على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تطور، بالاشتراك مع لجنة المساعدة الاقتصادية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إطارا مؤسسيا للمساءلة المتبادلة بين أفريقيا وشركائها الخارجيين، بما في ذلك إجراء استعراضات مشتركة بين أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أثر السياسات القطرية للشركاء على التوقعات الإنمائية لأفريقيا وتماسك جهود الجهات المانحة.

٢٨ - ويقدَّر على نطاق واسع أن يكون حتى أفعل وأنجع عملية لتوفير الحجم الحالي من المساعدة الإنمائية الرسمية سيبقي العالم بعيدا جدا من بلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية. وتجدر الإشارة إلى أن التقدير الذي وضعه الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية تمثَّل في أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيستلزم مضاعفة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة حاليا، أو زيادتها بمقدار ٥٠ بليون دولار سنويا تقريبا، وأنه سيلزم زيادة توفير زيادة إضافية بمقدار ٥٠ بليون دولار سنويا كي تبلغ المعونة التي يوفرها مجتمع المانحين إلى الأمم المتحدة

٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي (انظر A/55/1000) وفي المؤتمر ذاته وما بعده، تعهد عدد من البلدان بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية زيادة ملحوظة (انظر A/57/319-E/2002/85، الفقرات ٤ إلى ١١). ويتمثَّل التحدي في ترجمة تلك الالتزامات إلى مدفوعات فعلية بأسرع وقت ممكن. إلا أنه بالرغم من الترحيب بتلك الالتزامات، فإنها لا توازي المبالغ اللازمة. ومن الضروري جدا التعهد بالمزيد منها والعمل في الوقت نفسه على تدعيم العنصر المتعدد الأطراف للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تدعيم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية مثلا، والتي تتسم بقدرات فريدة في عدد من الميادين المتخصصة.

٢٩ - ويشدد توافق الآراء المحقق في مونتيري على أن التنفيذ السريع والفعال والتام للمبادرة الرامية إلى التخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هام للغاية في حال أريد توفير فرصة لتدعيم التوقعات الاقتصادية وجهود الحد من الفقر في البلدان المستفيدة وبالتالي، يتمثل أحد الشواغل في أنه، في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ قد تكون سبعة من هذه البلدان فقط بلغت ''نقطة الإنجاز''، وذلك من أصل الـ ٢٦ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت النقطة المرجعية المتوسطة، ''نقطة القرار''. علاوة على ذلك، فقد تكون بعض من تلك البلدان السبعة قد شهدت تدهورا في مؤشرات الديون بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية وما حصلت عليه من إيرادات للصادرات. وفي حين أن تحقيق ''أقصى قدر من الزيادة'' في التخفيف من عبء الديون عند نقطة الإنجاز ممكن في حال انخفاض أسعار السلع الأساسية منذ أن جرى حساب الحاجة المتوقعة بالنسبة لتخفيف عبء الديون - كما حصل مؤخرا بالنسبة لبوركينا فاسو - فإن طول وتعقيد الحاجة المتكررة لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تظل موضع اهتمام.

٣٠ - وأبلغ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يترأسان معا المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن التأخير في إيصال عدد أكبر من البلدان إلى نقطة الإنجاز قد يُعزى أساسا إلى الصعوبة التي تصادفها بعض هذه البلدان في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تعتبر شرطا مسبقا للحصول على المساعدة من أجل تخفيف الديون بصورة أكيدة عند نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلى الصعوبات المعقدة التي صادفها عدد من البلدان في بلوغ الأهداف الضريبية[٨]. وبصورة جزئية، يعكس هذا التأخير ضعف الاقتصاد الدولي في السنوات القليلة الأخيرة أو، في بعض الحالات، انعدام الطمأنينة على الصعيد المحلي. إلا أنه يثير أيضا أسئلة بشأن ما إذا كان المستوى المحدد للتوقعات عاليا بصورة مفرطة بالنسبة للفوائد التي قد تنشأ في المستقبل القريب عن الإصلاحات في مجال السياسات التي سعى المجتمع المحلي إلى إدخالها بالمبادرة

المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأصبح واضحا أن استمرار القدرة على تحمُّل الديون على المدى الطويل في تلك البلدان لا يتطلب إجراء بعض التخفيضات في مجموع ديونها بموجب المبادرة فحسب، بل أيضا وضع سياسات محلية لدعم تحقيق نمو أسرع وذي قاعدة عريضة وتهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة. وربما أيضا لم يكن مفهوم القدرة على تحمُّل الديون متينا بصورة كافية في ضوء أداء الاقتصاد الدولي ويستلزم النظر فيه مجددا.

أسئلة

٣١ - فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، سلَّمت الجهات المانحة بصورة متزايدة بالحاجة إلى عكس اتجاه الانخفاض في التدفقات، مما عكس تجدد الثقة في أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تشكل استخداما فعالا للأموال العامة وبأن شرط تحقيق التنمية يستدعي نفقات إضافية من جانب المانحين، لا سيما من خلال القنوات المتعددة الأطراف. إلا أن الالتزامات المتعهد بها مؤخرا بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية لم تبدأ في الظهور فعلا في صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، يجد المجتمع الدولي أنه من الصعب الحصول على الأموال اللازمة لتحقيق تمويل تام للإطار الحالي للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كيف يمكن للمجتمع الدولي رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والتكفل بصورة فعالة ليس فقط أن تمول هذه المبادرة تمويلا تاما بل أن يكون هناك تمويل كاف للتبرعات التي تفيد منها أكثر البلدان فقرا من أجل مساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مع استمرار قدرتها على تحمل عبء الديون؟ هل من الممكن زيادة التوسع في الإقراض المتعدد الأطراف، كما في سياق معاكس لاتجاه الدورات الاقتصادية؟ هل تحرز الجهات المانحة ما يكفي من التقدم لتحقيق اتساق الإجراءات اللازمة لخفض التكلفة المفرطة لعملية توفير المعونة؟ هل يلزم الابتعاد كليا عن السياسة المعتمدة سابقا، مثل مرفق التمويل الدولي المقترح، من أجل رفع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟ هل يمكن أن يجدد صندوق النقد الدولي مخصصات حقوق السحب الخاصة على نحو يعزز الاحتياطيات القطرية أو النفقات العامة دون أن يهدد ذلك بحدوث زيادة حادة في التضخم على الصعيد العالمي؟ هل من الممكن أن يؤدي تعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب إلى زيادة الإيرادات الإنمائية من خلال الحد من ممارسة التهرب من دفع الضرائب؟ هل يحتاج المجتمع الدولي أيضا إلى النظر في وضع سياسات جديدة لمعالجة عبء الديون المفرط الذي تعاني منه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو حتى البلدان النامية عموما.

جيم – المسائل الشاملة

٣٢ – سلَّم توافق آراء مونتيري بالحاجة الملحة إلى تعزيز التساوق والحكم والاتساق التي تتسم بها الأنظمة الدولية في مجالات النقد والمالية والتجارة. وخلال السنة التي تلت انعقاد المؤتمر، ساعد توافق الآراء في تركيز المناقشة في إطار المنتديات الدولية. وبالرغم من إحراز قدر من التقدم في تدعيم الشراكات والتساوق، فثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز ذلك.

٣٣ – وهذا ينطبق، في المقام الأول، على رصد جهود مختلف الأطراف المسؤولة عن تنفيذ السياسات واتخاذ الإجراءات المبينة في توافق آراء مونتيري. وفي ذلك السياق، وبناء على طلب من اللجنة الإنمائية، اقترح صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي نموذجا يستخدم كأساس للرصد المنتظم لتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك السياسات والإجراءات التي تنفذها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية. وستكمل الجهود المضطلع بها مستقبلا جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بقيادة عملية رصد المقصود من الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات تلك الأهداف والتقدم المحرز في بلوغها، وذلك بالإضافة إلى برنامج هام للبحوث والدعوة.

٣٤ – علاوة على ذلك، يمكن الوقوف على ازدياد الوعي بالحاجة إلى بناء الجسور بين المؤسسات، وفقا لما دعا إليه توافق آراء مونتيري، في ازدياد التفاعل بين البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في مجالات ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك زيادة الاهتمام بالمسائل المتصلة بالسياسات التجارية من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما رحبت به اللجنة الإنمائية في الفقرة ٤ من بلاغها المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والقرار المتخذ بتعزيز الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي إلى منظمة التجارة العالمية في مجالات اختصاصها، فضلا عن تعزيز الجهود التي يبذلها البنك الدولي لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وتوفير تحليلات للسياسات في المجالات المتصلة بالمفاوضات المتعلقة بالتجارة والسياسات. وفي الوقت نفسه، تتعاون منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عدد من المجالات، في حين يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مركز التجارة الدولية المشترك بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤسسات المشار إليها أعلاه ضمن الإطار المتكامل لتوفير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. إلا أنه من بين الشواغل حاجة بلدان نامية أخرى إلى دعم أمتن بغية الإعداد بما فيه الكفاية للمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنتديات المعنية بالتجارة.

٣٥ - وأبرز توافق آراء مونتيري الحاجة إلى مشاركة فعالة وعادلة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرار ووضع المعايير في المؤسسات والمنتديات الاقتصادية الدولية. ومن الضروري توفير تمثيل ملائم لكفالة أن تراعى في المناقشات والقرارات منظور تلك البلدان مراعاة تامة. وفي إطار الاستجابة الأولى لهذا الشاغل، دعت اللجنة الإنمائية، في الفقرة ١٠ من بلاغها المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعداد ورقة معلومات أساسية من شأنها أن تيسِّر النظر في تلك المسائل. ومن المقرر أن تناقش اللجنة مسألة ''دور ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' خلال الاجتماع الذي ستعقده في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٣٦ - وقد يكمل التعاون الاقتصادي والمالي فيما بين المجموعات الإقليمية من البلدان بصورة فعالة الأنشطة المضطلع بها على الصعيد العالمي. وتوفر المجموعات الإقليمية فرصا للتشاور والتنسيق في مجال الاقتصاد الكلي، ورصد نقاط الضعف المالي وإدارة خطط المساعدة المتبادلة. وقد يكون للمبادرات الإقليمية دور هام أيضا في عرض مصالح البلدان النامية في المؤسسات والمنتديات الدولية.

٣٧ - والمبادرات المضطلع بها مؤخرا في أفريقيا هي مثال على ذلك، والشراكة الجديدة لتحقيق التنمية في أفريقيا، وهو برنامج يضطلع به الاتحاد الأفريقي، لم تمثل منتدى للتوصل إلى توافق في الآراء بين البلدان الأفريقية فحسب، بل أنشأت أيضا آلية للاستعراض من جانب النظراء الأفريقيين تهدف إلى تحقيق الامتثال الوطني للقيم والمدونات والمعايير السياسية والاقتصادية وتلك المتصلة بإدارة الشركات. وقد أدت الشراكة الجديدة دور المتحدث الأفريقي في مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٢ الذي اعتمد آنذاك خطة عمل مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى[٩]. وتحقيقا للتكامل، حولت البلدان والمنظمات التي تمثل الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، والتي اجتمعت في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الاستراتيجية الجديدة من ناد للجهات المانحة إلى شراكة حقيقة تضم بلدان أفريقية أخرى على أن تظل بلدان الشراكة الجديدة شركاء يتمتعون بشراكة تامة، وتعهدت بتكثيف المساعدة المقدمة لتحقيق التنمية في أفريقيا وبزيادة فعالية تلك المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع الثالث لـ ''المائدة الكبيرة'' يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وكان الاجتماع عبارة عن مشاورات غير رسمية بين وزراء المالية الأفارقة ووزراء التعاون الإنمائي من البلدان المتقدمة النمو، الذين عالجوا مسائل تحسين فعالية المعونة في سياق المساءلة المتبادلة[١٠].

٣٨ - وشرع توافق آراء مونتيري في استقصاء كيفية قيام المجتمع الدولي بوضع مقترحات دولية تتصل بالسياسات بصورة أكثر فعالية عند تداخل الشواغل بين مختلف المؤسسات والمنتديات. وقد حقق ذلك من خلال حالة لها دلالتها، معربا عن الاهتمام بنظر جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في آلية لمعالجة الديون على الصعيد الدولي في المنتديات المناسبة. وبالفعل، فإن موظفي صندوق النقد الدولي بصدد إعداد اقتراح، آلية إعادة تنظيم الديون ذات السيادة وقد أجروا مشاورات جدية مع منظمات القطاع المالي الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن المجلس التنفيذي للصندوق من أجل إعداد هذا الاقتراح. وسيناقش هذا الاقتراح خلال الاجتماع الذي ستعقده في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لجنة النقد والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي.

٣٩ - وفي الختام، سعى توافق آراء مونتيري إلى تدعيم الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية. ومن شأن مهمة الأمم المتحدة وممارساتها اليومية أن تيسِّر الحوار الدولي وبناء الثقة بين الأطراف المتباينة وإيجاد الطرق الكفيلة بتوليد الزخم اللازم لتحقيق توافق في الآراء بشأن مسائل السياسات الدولية، بما في ذلك المسائل الاقتصادية. وكان المقصود من عملية تمويل التنمية الإفادة من الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية عما كان الحال في الماضي في هذا الصدد. وبالتالي، سعت الحكومات إلى إنشاء ''منتدى تساوق'' جديد أكثر فعالية بالأمم المتحدة لإجراء حوار بشأن التعاون الاقتصادي والمالي لأغراض التنمية، ومن بين التزامات الأمين العام، من خلال خطة الإصلاحات الجارية التي وضعها، جعل الأمم المتحدة آلية أكثر فعالية بما فيه فائدة المجتمع الدولي.

أسئلة

٤٠ - تَمَّت إدارة النظام الاقتصادي الدولي منذ السبعينات من خلال خليط من العضوية المحدودة والمنتديات والمؤسسات العالمية (أو شبه العالمية). وفي السنوات الأخيرة، كثرت الهيئات المخصصة ذات العضوية المحدودة، وقد ذكر توافق آراء مونتيري عددا منها، وقد يجري إنشاء هيئات إضافية. ما الذي ينبغي أن تكون عليه الصلة بين المنتديات المخصصة والمؤسسات العالمية التي لم يكن لها دور في إنشاءها ولم تقم بالإشراف عليها؟ وكيف تعزز الالتزامات مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي التي تتم في المؤسسات الدولية الرئيسية؟ هل توحي خبرة الاجتماع الرفيع المستوى بالطريقة التي يمكن للاجتماع أن يساعد بها الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية للقيام من خلال الحوار بتعزيز

اتساقها مع الأهداف الإنمائية للمجتمع الدولي؟ هل من شأن عقد اجتماعات تحضيرية غير رسمية مع المشاركين المنتقين من بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمواضيع محددة قد يتم تحديدها أن يساعد في الإعداد للمناقشة التي ستجرى العام المقبل؟ وبصورة أعم، كيف يمكن زيادة تطوير عملية تمويل التنمية بحيث تحقق تطلعات توافق آراء مونتيري؟ وما هي الآثار المترتبة على الممارسة الحالية، أو ما ينبغي أن تكون لبلوغ الهدف الأعم المتمثل في إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؟

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.0Z.II.A.7، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق).

(٢) انظر الدراسة التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنونة ''آفاق وحالة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٣'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.C.2).

(٣) انظر الدراسة التي أعدتها منظمة العمل الدولية المعنونة ''اتجاهات العمالة في العالم'' (جنيف، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣).

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول، الفرع باء، مشروع القرار الخامس، الفقرة ٢٠.

(٥) انظر الإعلان الوزاري وبرنامج العمل الذي اعتمد في الدوحة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وثيقة منظمة التجارة العالمية WT.MIN(01)DECD).

(٦) ومع ذلك يمكن طلب المساعدة التكميلية من مرفق الحد من الفقر وزيادة النمو في البلدان التي تنفذ بالفعل برامج للتكيف في إطار هذا المرفق التسهيلي.

(٧) انظر إعلان روما المعني بالمواءمة المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (وهو متاح على الشبكة العالمية http:siteresources.worldbank.org.NEWSResources Harm-RomeDeclaration2_25.pdf.

(٨) انظر صندوق النقد الدولي والرابطة الإنمائية الدولية، ''المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة التنفيذ''، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٩) اعتمدها مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى، كاناناسكيس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(١٠) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر صفحة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الشبكة العالمية (www.uneca.org).